من أحداث التاريخ ...

قرار الحكومة الإنجليزية بإعطاء عدن والمحميات الاستقلال وتصفية القاعدة العسكرية الإنجليزية في عدن

إعادة قراءة التاريخ بما تصنعه المسافات الزمنية بين مسارات مجريات الأحداث والوقوف على بعض من جوانب صراع الأطراف له من اتجاهات الرؤية ما يجعل لكل حالة عواملها التي لم تكن منفصلة عن وقائع شروط ركائزها.

في المجال السياسي وفي بعض الأوقات تحشر مفاهيم النظرة لحدث معين عند حدود قد تفرضها ارادة هي في محل القدرة المتحكمة في كتابة هذا الوصف وحين نقول: (المنتصر هو من يكتب التاريخ) فنحن نضع في عمق هذه العبارة اطروحة ان من يكتب هو كذلك من يعبث بحق الطرف الآخر وهو شريك في صنع ما كان. من هنا لا نطرح الفرضية المطلقة في التوصيف الموضوعي هذا الانتماء في صياغة وعي التاريخ يخلق القصور في الادراك وهو ما ذهب بالفكر نحو تجاذبات الصراعات التي لم تحسم في قضايا مازالت حتى الآن في خضم التنافس على استعادة مركزية القيادة في الحق السياسي.

نجمي عبدالمجيد

عام 1966م أعلن وزير الدفاع البريطاني ينو باول أنه إذا انتصر المحافظون في الانتخابات الحالية فيسحتفظون بالقاعدة العسكرية في عدن

يناير 1966م اقترح وزير الخارجية ووزير الدفاع الإنجليزيان نقل القاعدة العسكرية البريطانية من عدن إلى جزر البحرين

كان من المقرر منح الاستقلال لعدن والمحميات في 30 نوفمبر 1968م

ولأن الحقبة بكل من حفلت به من مفارقات تصبح الأحكام القاطعة لا تحمل غير نسبية الزمن الذي تنتمي إليه، ولم تعد شروط الابقاء عند مراكز الهيمنة الفكرية على عقل الأمة في هذا الجانب من هوية ذاتيتها في التاريخ.

وهو ما يجعل مسألة إعادة قراءة الحدث جزءا من عودة الوعي لذاكرة الأمة فهذا الجاري في مسار الحدث يمتلك القدرة على خلق أرضية تفرض ركائز المغاير ولم يكن تاريخ الجنوب في الحقبة البريطانية بعيداً عن هذه الأطروحات غير ان القضية تكمن في من له القدرة على إعادة النظر في كل هذا.

في كتاب (السياسة الانجليزية في عدن والمحميات بعد الحرب العالمية الثانية 1939 ـ 1945م) هو أطروحة دكتوراه قدم إلى معهد آسيا في موسكو «معهد الاستشراق» عام 1966م للباحثة الروسية ل. فالكوفا، وقد قام الأستاذ الراحل عمر الجاوي بترجمة بعض من فصوله إلى العربية وصدرت عن مؤسسة 14 أكتوبر في عدن عام 1978م.

وفي هذا الفصل نقدم رؤية الاستشراق الروسي نحو قضايا في تاريخنا مازالت حتى اليوم في حلقات تجاذب الأطراف ما بين الكتابة والموقف، وهذا ما يجعل كتابة التاريخ السياسي في حالة عدم الاستقرار مثل الأوضاع الصانعة لصراعاتها.

مما تطرحه المؤلفة: (نشطت حكومة العمال الانجليزية لمواجهة حركة التحرر الوطني في عدن والامارات بصورة سريعة للحصول على دعم الأمم المتحدة إلا انها اضطرت إلى التراجع والبدء في دراسة المخصصات بقرار اعطاء الاستقلال لعدن والإمارات في عام 1968م.

وقد إتخذ هذا القرار ابان حكم المحافظين واعلن رسمياً في المؤتمر الدستوري لعدن والإمارات الذي عقد في لندن في يونيو 1964م. اتخذ هذا القرار في ظروف اشتعال النضال في عدن والإمارات بقوة خارقة من اجل التحرر والاستقلال، إلا أن حكومة المحافظين لم تمض في اعلان هذا القرار. وفي أغسطس عام 1965م أكد وزير المستعمرات الانجليزية جرينوود اثناء زيارته لعدن ان انجلترا تنوي اعطاء الاستقلال لاتحاد الجنوب العربي، عدن والامارات في عام 1968م. وفي نوفمبر عام 1965م اثناء مناقشة قضية عدن في الدورة العشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة أعلن الممثل الانجليزي فرنسيس بروان مكذباً الخبر الذي جاء في جريدة الأهرام حول اعطاء عدن والإمارات الاستقلال في عام 1966م وقال ان انجلترا قد حددت عام 1968م موعداً لاعطاء عدن والمحميات الاستقلال.

وفي 25 يناير 1966م أعلن نائب وزير المستعمرات الانجليزي رسمياً في لندن أثناء المفاوضات مع أحد وزراء عدن أن انجلترا ستعطي عدن والإمارات الاستقلال في عام 1968م، وفي نهاية فبراير عام 1966م صدر في لندن الكتاب الأبيض الذي تضمن مشروع دستور للجنوب العربي، بعد نيله الاستقلال في عام 1968م. هذا المشروع الذي أعده اثنان من الاختصاصيين الإنجليز بتكليف من حكومة اتحاد الجنوب العربي قد رفضته الأحزاب الوطنية والمنظمات الوطنية في عدن والذين اعلنوا عن رغبتهم في رفض أي دستور من صنع المستعمرين.

ولقد استحق نشره الاهتمام من وجهة نظر واحدة فقط هو انه من سلسلة الوثائق التي تؤكد قرار انجلترا اعطاء عدن والمحميات الاستقلال في عام 1968م.

وفي ديسمبر عام 1966م أعلن وزير الخارجية الانجليزي جورج بروان قبل سفره إلى نيويورك لحضور الدورة الحادية والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة ان انجلترا تقوم بالتهيئة الأخيرة لما قبل اعطاء الاستقلال للجنوب العربي واتخاذ قرار اعطاء الاستقلال لعدن والإمارات عام 1968م.

عام 1965م طرحت بريطانيا خطة على أمريكا بأن تكون شريكتها في قاعدة عدن العسكرية

وفي ظروف النضال الملتهب من أجل التحرر بدأت الدوائر الانجليزية الحاكمة في اعداد التربة الصالحة لنقل السلطة إلى أيدي حكومة الاتحاد التي تتكون من كبار الاقطاعيين الركائز التقليدية للمستعمرين إلا أن اتخاذ مثل هذا القرار من جانب الدوائر الحاكمة قد فتح آفاقاً جديدة أمام سكان المنطقة للنضال من أجل تحقيق الحرية والاستقلال التام).

في تلك الحقبة دارت في اجتماعات حكومة العمال حوارات حول ابقاء القاعدة البريطانية في عدن وهو كما يرى البعض في اطار الحكم الذاتي لعدن، لكن هناك جانب آخر من الرؤية البريطانية رأت بأن شعب الجنوب لن يقبل بهذا وقد بدأت في البرلمان الانجليزي اقتراحات حول نقل القاعدة من عدن إلى جزيرة سقطرى.

عام 1965م وحسب ما جاء في الصحف البريطانية قدمت الحكومة الانجليزية مشروع بناء قواعد في جزر المحيط الهندي بشرط ان تكون أمريكا مشاركة في تمويلها، وهذا الشرط طرح حول بقاء القاعدة البريطانية في عدن، وهو ما يؤكد رغبة أمريكا في الوصول إلى ميناء عدن منذ ذلك الوقت.

وفي يناير 1966م اقترح وزير الخارجية ووزير الدفاع الانجليزيان اللذان كانا في واشنطن، ان تمضي بريطانيا مع أمريكا في مجال التعاون العسكري في مناطق شرق السويس ونقل القاعدة من عدن إلى جزر البحرين.

عند اتخاذ قرار بتصفية قاعدة عدن، في فبراير عام 1966م قررت حكومة لندن نقل 12 ألف جندي من عدن إلى جزيرة البحرين وتحويلها إلى قاعدة عسكرية هامة في الشرق الأوسط.

في 7 مارس 1966م حين نوقشت قضايا الكتاب الأبيض في مجلس العموم البريطاني أكد وزير الدفاع الانجليزي دنيس هيلي ان حكومة بريطانيا قد اتخذت قراراً بتصفية القاعدة الحربية في عدن ذلك لان بقاءها يشكل خسارة مالية على خزينة الدولة وضد ارادة الأمة في عدن وهو ما يصاعد حدة المواجهات المسلحة.

في هذا الموقف كان لبعض قادة العمل السياسي رؤية وفي هذا الصدد فقد أدرك الأمين العام لمؤتمر عدن للنقابات عبدالله الأصنج في يناير 1966م ان اتخاذ هذا القرار يدل على ان الحكومة البريطانية تمر بأزمة اقتصادية لان وجود القاعدة في عدن ليست لها من هدف سوى ضرب حركة التحرر في الشرق، وليس لها اية أهمية من حيث الاستراتيجية حتى في الدفاع عن مصالح الغرب في المنطقة.

وحول هذا الجانب تقول الباحثة في دراستها: (وأوضح ان اتخاذ حكومة العمال قرارا بتصفية القاعدة العسكرية الانجليزية في عدن ليس فقط لاتساع حركة التحرر الوطني في هذه المنطقة والذي لم يمكن الانجليز من استخدام القوات المسلحة المتمركزة في هذه القاعدة من خارج جنوب الجزيرة العربية وانما اتخذ هذا القرار أيضاً نتيجة للصعوبات المالية والاقتصادية الكبيرة التي تعانيها انجلترا والتي ارغمت الحكومة الانجليزية على إعادة النظر في سياستها وتوجيهها نحو تقليص النفقات الحربية في الخارج تقليصاً كبيراً، ويعني تقديم صيغة جديدة لسياسة الشرق من السويس من قبل الدوائر الانجليزية الحاكمة والاعتراف الحقيقي بالضعف الكبير لمركز انجلترا في آسيا وبالدرجة الأولى في الشرق العربي.

أما بالنسبة للمحافظين فقد نقدوا بحدة قرار الحكومة الانجليزية بتصفية قاعدة عدن وأعلن وزير دفاع حكومة الظل المحافظ ينو باول اثناء مناقشة مجلس العموم الخاص بالدفاع أنه إذا انتصر المحافظون في الانتخابات الحالية فسيحتفظون بالقاعدة العسكرية في عدن. وأضاف أنه إذا قررت حكومة العمال تصفية قاعدة عدن فعلى الأقل من الغباء المخيف أن يعلن هذا قبل الأوان.

كان من المقرر أن تنقل بريطانيا القاعدة العسكرية بعد الاستقلال من عدن إلى جزيرة سقطرى

وعندما ناقش مجلس اللوردات الكتاب الأبيض المذكور صوت 107 من أعضاء هذا المجلس ضد القرار. وفي 15 يوليو 1966م قدمت قضية سياسة انجلترا بالنسبة لشرق السويس للتصويت في اجتماع التكتل العمالي في البرلمان وقد صوت مع القرار 345 عضواً وعارضه 53 عند التصويت. وهكذا لم تتوفر الموافقة الكاملة حتى داخل صفوف العمال على سياسة إنجلترا في الشرق من السويس ولم يتحدد الموعد المضبوط لانسحاب القوات الإنجليزية من عدن. إلا أن جريدية التايمز نشرت في نوفمبر 1966م خبراً مفاده أن القيادة خططت لجلاء القوات من عدن في النصف الأول من عام 1968م. فاتخاذ الحكومة الإنجليزية قرارها بإعطاء عدن والإمارات الاستقلال وتصفية القاعدة في عام 1968م كان نتيجة لضعف مركز إنجلترا السياسي والاقتصادي من ناحية، وللنجاح الكبير لحركة التحرر الوطني في العالم العربي الذي اتخذ في جنوب الجزيرة العربية شكل النضال المسلح المباشر ضد المستعمرين الإنجليز).

كان في شهر يونيو من عام 1962م قد وصل عدن عضوا البرلمان الإنجليزي من حزب العمال طومسن وادواردس بدعوة من قبل مؤتمر عدن للنقابات للتعرف على مجريات الأحداث في عدن والذي زاد من التعقيد، وقد خرجت الجماهير في مظاهرات واسعة تطالب بحق تقرير المصير، وعند عودتهما إلى لندن قاما بتقديم بعض الملاحظات العادية وعبرا عن عدم الرغبة في توقيع اتفاقية في ضم عدن إلى اتحاد الجنوب العربي.

هذا جانب من دورات الصراع السياسي في عدن حول تحديد الاتجاه.

ومما ظل يطرح على ساحة الصراع السياسي في عدن ومناطق الجنوب وضعت بريطانيا عدة تصورات لكيفية تحرك الأحداث. ففي الأول من شهر أغسطس عام 1966م بعث الممثل المقيم المساعد لبريطانيا بالأمم المتحدة كتاباً إلى السكرتير العام للأمم المتحدة وضح فيه قبول بلاده لقرارات الأمم المتحدة لعامي 1963ـ 1965م، الخاصة بوضع الجنوب العربي، مع تقديم بعض التصورات حول بقاء التحرك البريطاني السياسي والعسكري في هذه المنطقة. وقد حددت في النقاط التالية:

1ـ عدم المساس بمسؤوليات بريطانيا المتعلقة بالأمن.

2ـ إن بريطانيا ملتزمة بالمعاهدات التي وقعتها مع حكومة الاتحاد ومع الدويلات الأخرى بالجنوب العربي خارج الاتحاد وذلك حتى ينتهي أجل هذه المعاهدات.

3ـ إن حكومة بريطانيا لا ولاية لها على حكومة الاتحاد لتجبرها على إحداث تغييرات في دستورها. وكان الخطاب البريطاني قد أكد أن الحكومة البريطانية سوف تتعاون مع البعثة التي تم تعيينها من قبل سكرتير الأمم المتحدة للتوصية بالخطوات العملية الكفيلة بتطبيق كل قرارات الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد يقول الدكتور أحمد عطية المصري في كتابه «النجم الأحمر فوق اليمن ـ تجربة الثورة في اليمن الديمقراطية، الصادر عام 1988م الطبعة الثالثة» حول سياسة بريطانيا ومنح الجنوب الاستقلال (كانت بريطانيا بحكم تعرفها على كل جوانب الحالة الداخلية وعلى طبيعة القوى المحركة للعمل الوطني وعلى حقيقة انتماء الجنود والضباط بالقوات المسلحة والبوليس، وتدرك أن الجبهة القومية هي التنظيم السياسي الذي تغلغل في كل الجنوب، وله قواعد وقيادات نشطة ويحظى بتعاطف معظم القوات المسلحة والبوليس، بالإضافة إلى وعيها بالحساسيات التي تحكم العالم العربي وتؤثر على العلاقات بين الجبهتين. ومن هنا، ورغبة في إتمام انسحابها بالشكل الذي تراه، وبما كانت تراهن في نفس الوقت على سرعة فشل وانهيار الحكم الوطني في حالة انفراد الجبهة القومية بالسلطة، استقر رأيها على أن تتفاوض مع الجبهة القومية، وأن تسلمها السلطة وتسرع بترك المنطقة وخاصة أن الجيش العربي في الجنوب كان يحث بريطانيا عى التعامل مع الثوار ويقصد بذلك الجبهتين في ذلك الوقت).

هذا الجانب من تاريخ الجنوب السياسي، مازال حتى الحاضر لم تحسم فيه قضايا لم تقف في أبعاد مصائرها عند تلك الحقبة التي وجدت فيها. بل ظلت في دوائر الطرح و الأزمات التي مر فيها الجنوب، وظلت جوانب من مرجعيات هذه الأوضاع خارج الحضور المطلوب الذي جعل بما طرح من قراءات تعاني من احادية في ما قيل إنه الحد الفاصل بين أحداث ذلك الزمن.

ولأن أبواب هذا العالم ما زالت مفتوحة على كل من يسعى لكشف ما تم حجبه، نكون في التعامل مع ما طرح على أنه الفرض الأوحد، جعله في موضع الشك والتساؤل. الأبعاد في هذه القضايا لا تتكامل إلا بوجود كافة الأطراف في شهادتها على ذلك العصر.